

كلمة الرئيس أمين الجميل
في
إفتتاح ندوة كتاب "الرئاسة المقاومة"
بيت المستقبل، في ٢٦ حزيران ٢٠٢٠

* * *

أهلاً بكم جميعاً وأشكر حضوركم،

وأخص بالشكر المتكلمين الاصدقاء، أصحاب المعالي الدكتور عمرو موسى، الاستاذ مروان حمادة، الدكتور ايلي سالم، والاستاذ جورج غانم.

(وأعتذر عن توزيع الحضور بين غرفتين لدواعي وقائية كورونياً.)

الحضور الكريم،

لا أريد استباق الندوة، بل سأكتفي بمداخلة مختصرة أصوّب فيها على بعض أهداف هذا الكتاب.

استلمت مقاليد الرئاسة في ظل إحتلالات خارجية، وحروب داخلية وتعثر إقتصادي خطير. هذا ما وضع ولايتي الرئاسية أمام تحديات مستحيلة كانت تتطلب معجزة لإنقاذ البلاد.

منذ بداية العهد، كان التحدي أمامي ثلاثياً:

تحقيق السيادة، تعزيز الوحدة، والحماية الاقتصادية والاجتماعية.

أولاً، السيادة:

كانت السيادة عندي الهاجس الأول.

من دونها لا سياسة، ولا أمن، ولا إستقرار إقتصادي وإجتماعي.

في معرض إنجاز هذه السيادة، أتوقف عند ثلاث لاءات، تلخص رهاني:

قلت كلاماً للإرتهان لسوريا، ووقفت بوجه الرئيس حافظ الأسد في دمشق وأسقطت الاتفاق الثلاثي بتاريخ ١٣ كانون الثاني ١٩٨٦ ، لأنني إعتبرته يتناقض مع مستلزمات السيادة الوطنية.

قلت كلا للتوطين الفلسطيني السياسي والعسكري والديموغرافي بإلغاء اتفاق القاهرة الموقع سنة ١٩٦٩ بين لبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية، وقد تمّ ذلك في مجلس النواب في أيار ١٩٨٧، سنة قبل انتهاء ولايتي.

قلت كلا للأطماع الاسرائيلية ورفضت توقيع اتفاق ١٧ أيار في ١٧ أيار بالذات ما لم يحقق السيادة اللبنانية بفعل عبثية الموقف الاسرائيلي. وحرصاً مني على توفير شبكة أمان ضد ردادات الفعل الإسرائيلية، وبناءً على إصراري، دعم الرئيس الاميركي رونالد ريغان الموقف اللبناني في كتاب رسمي مؤرّخ في ١٧ أيار ١٩٨٣ (رسالة ريغن مؤرخة في ١٧ أيار أيضاً وهي واردة في الصفحة ١٨٧ من الكتاب).

ثانياً، الوحدة:

في خضم الاحتلالات والإنقسامات التي أجّبت العلاقات اللبنانية - اللبنانية، كان هاجسي تعزيز وحدة البلد والشعب تحت مظلة المؤسسات الرسمية.

فكانت الحكومة الأولى مستقلة % 100 تمثل المجتمع المدني، لا تمثيل حزبياً فيها، لا مباشر ولا بالواسطة، أولوية هذه الحكومة السعي الى المصالحة الوطنية. أما الحكومة الثانية من الولاية، فكانت إئتلافية بامتياز، جسّدت وحدة البلاد، وحفظته حتى آخر يوم من ولايتي.

كما دعوت الى عدة مؤتمرات مصالحة وحوار جامعة في جنيف ولوزان وبكفيا، لم يغب عنها أحد.

ثالثاً، الحماية الإقتصادية والاجتماعية:

في ظروف ملبّدة بالحروب والنزاعات والخراب والدمار والتعطيل المتعمّد، عملت على ضبط المحفظة المالية وعلى الحفاظ على الأمن الإجتماعي الى حدّ كبير، وسلّمت الدولة مع نهاية الولاية دون دين خارجي يُذكر.

كما أني، وحرصاً على الثروة الوطنية، عملت على إصدار قانون في مجلس النواب يمنع التصرف باحتياطي الذهب دون موافقة المجلس.

حبّذا لو نتخذ العبر من هذه التجربة كما أوردتها في هذا الكتاب، لعلّ ذلك ينتشلنا من المازق الراهن، يوقف هذا الإنحدار الإنتحاري على كل الصعد ويحفظ لبنان.